النقيض وفي القياس، قول القائل: الانسان يعطي الشيء المعطى، والمعطى ليس له، فالانسان يعطي ما ليس له، فاذا اخذ ان الانسان يعطي ما ليس له واضاف الى ذلك ان ما ليس له[٢١] يذم على عطائه[٢٢]، انتج من ذلك ان الانسان يعطي ما يذم على اعطائه. فمن سلّم هذا القياس فقد غلط من قبل اللفظ في موضعين: احدهما انه اخذ ما ليس له الصادق على المعطى هو المناقض لما هو له[٢٣] الصادق على المعطى؛ والثاني انه ظن ان ما ليس له المأخوذ محمولاً في المقدمة الصغرى هو بعينه ما ليس له الموضوع في المقدمة الكبرى، وليس الأمر كذلك، فإن ما يعطي المرء هو له قبل ان يعطيه وليس له بعد ان اعطاه. فإذن من لا يعرف القياس ولا النقيض لا ينتفع بمعرفة اشتراك الاسم. فإذن واجب على من رام ان يتعلم[٢٤] هذه الصناعة أو يعلّمها ان يعلم ما هو القياس وما هو النقيض، وسواء كان الغلط واقعًا من قبل اللفظ، كما يرى ذلك افلاطون، أو من قبل الامرين جميعًا، كما تبيّن قبل.

قال: ويلزم من قال ان الخطأ انما يعرض من قبل الاسم المسموع لا من قبل المفهوم ان يكون المهندس اذا غلط في التعليم فظن ان المثلث المتساوي الساقين ليس بمثلث: ان يكون غلطه من قبل الاسم المشترك المسموع لا من قبل المفهوم. وهو بيّن ان الغلط انما وقع منه بحسب المعنى الذي في ضميره المفهوم ولو سلّمنا ان المثلث اسم مشترك، لأن المعلم ليس في حقه لفظ مسموع.

وأيضًا ان كان الاسم يدل على كثيرين، وكان المجيب لا يفهم دلالة ذلك الاسم، ولا على كم من معنى يدل، فهذا[٢٥] اذا جاوب لم يجاوب بحسب انه فهم معنى ما وانما سلّم لفظًا لا يدري ما يدل عليه. ولا يمكن ايضًا هذا المجيب ان يقسم المعاني التي يدل عليها ذلك اللفظ ويستفهم السائل ايّ معنى من تلك المعاني هو الذي قصده. مثال ذلك انه اذا سأل سائل: هل الساكت يتكلم؟ وكان هذا يصدق على الساكت فيما يستقبل ويكذب عليه في حين سكوته، فإنه لم يفهم المجيب هذين المعنيين، فأجاب بأنه يتكلم مطلقًا اخطأ، وان اجاب بأنه لا يتكلم مطلقًا[٢٦] اخطأ؛ فهذا الخطأ ليس هو من قبل ان ما في ضمير المتكلم من ذلك لمفهوم السامع لأن السامع لم يفهم منه شيئًا محصلاً. فإذن ليس الالفاظ جنسين: جنس يدلّ ما في ضمير السائل وهو الذي يكون الصواب من قبله، وجنس يدلّ

بحسب مفهوم السامع ومنه يكون الغلط دائمًا، ولا ايضًا جميع المغلطات تكون من قبل الألفاظ. فإنه قد تبيّن ان ها هنا مغلطات من المعاني مثل تغليط ما بالعرض وغير ذلك من المواضع التي عدّدناها.

ولا استعمال القسمة هي التي تحفظ المجيب من الغلط مع السائل في جميع المواضع المغلطة على ما كان يذهب اليه افلاطون[٢٧] في جميع هذه الأشياء. لأنه ان سلّم انسان ان للمجيب ان يقسم المعاني التي يدلّ عليها الاسم المشترك، ويستفهم السائل عن المعنى الذي اراد من بينها حتى لا يغلط في الاسم المشترك، فماذا يقول في الموضع الذي لا يشعر المجيب فيه بأن اللفظ مشترك ولا يفهم له دلالة؟ فإنه ان استفهمه عما يدلّ عليه اللفظ عاد متعلمًا لا مجيبًا، وكذلك ان قسّم له السائل تلك المعاني عاد معلمًا لا سائلاً. وايضًا ان جاز له، اي للمجيب، ان يستفهم السائل في مثل هذا الموضع، اعني في الموضع الذي لا يفهم فيه دلالة الاسم المشترك، حتى يبصره السائل، فكيف لا يجوز له ان يسئله عن وجه الغلط الذي لزمه من قلّة شعوره بشروط القياس؟ مثل ان يَسئَل سائل: هل الآحاد التي في الثنائية مخالفة للآحاد التي في الرباعية؟ فإن قال هي مخالفة لها قال له: فالرباعية تخالف نفسها لأنها انما تركبت من الآحاد التي في الثنائية، وان قال: هي غير مخالفة قال له: فالرباعية موافقة[٢٨] للثنائية ومساوية لها. فإن سبب التغليط في هذا انما هو الجهل بأن المقدمتين اللتين يأتلف منهما القياس يجب ان تشترك[٢٩] بحدّ واحد في المعنى لا في اللفظ، وهذا ليس يوقف عليه من المعرفة بطريق القسمة، فإن جاز له ان يستفهم عن الاسم المشترك في الموضع الذي يجهل فيه انه دال فيجوز له ان يستفهم السائل في الموضع الذي غلط فيه، وجاز عليه الغلط من اجل انه لم يعلم شروط القياس. ولذا كان السائل يظن به انه يجب ان يكون غير معلم، والمجيب يظن به انه قد يجب ان يكون غير متعلم، لأن السائل يفحص لأن يعلم، والمعلم قد علم.

وبالجملة فإن عقد القول الكاذب العام ثم حلّه ليس للمبرهن وانما هذا للممتحن. وصناعة الامتحان العامة جزء من صناعة الجدل، وهذه الصناعة هي[٣٠] من جهة ما[٣١] صناعة غير مبصرة ليس للمجيب فيها ان يَسئَل عما جهل، ولا للسائل ان يعلم. فإذن ليست القسمة نافعة في حل الأقاويل المغالطية الا عند